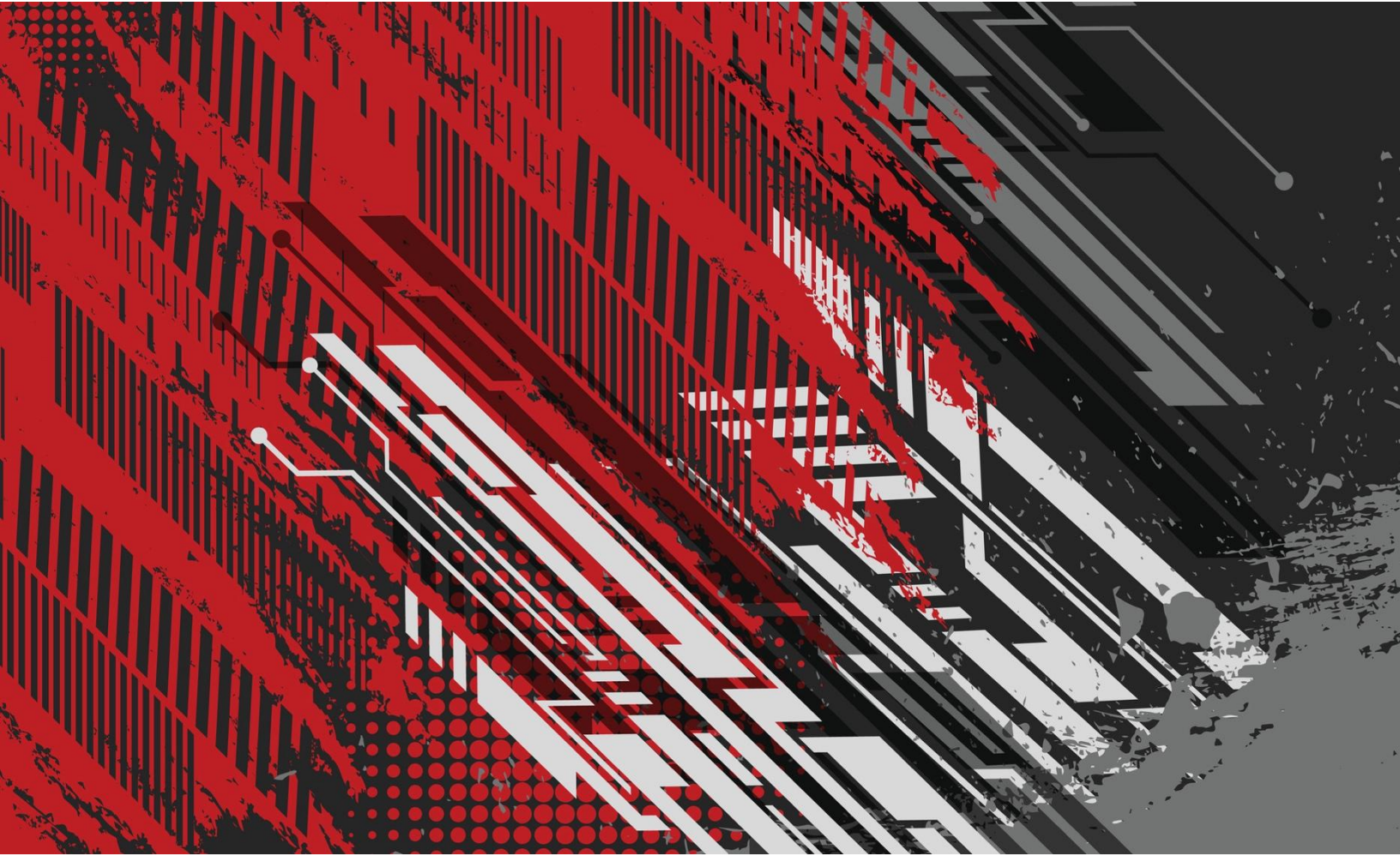


التأمين العربي قراءة في مسار صناعة قيد التطوير

سمير عبد الأحد

19 تشرين الاول 2025



المقدمة:

حين نستقرئ بدايات التأمين في العالم العربي، فإن الهدف لا يكون مجرد التوثيق التاريخي، بل محاولة لفهم المسار الذي سلكته هذه الصناعة في تشكيلها وتحولها. فالتأمين العربي لم يولد دفعة واحدة، بل نما ضمن سياقات اقتصادية وسياسية وثقافية متشابكة، أسهمت في صياغة ملامح تجربة ما زالت تمرّ بمرحلة تحول بنيوي نحو النضج المؤسسي. ومن خلال تتبّع هذا الامتداد الزمني، يمكن إدراك كيف تفاعلت هذه العوامل لتنتج مساراً عربياً مميزاً داخل صناعة عالمية الطابع، تتقاطع فيها المصالح والأسواق والمعايير، لكنها تحتفظ في كل منطقة بخصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي خضم التحولات المتلاحقة من بدايات النشاط التجاري والمالي في المنطقة إلى موجات العولمة الحديثة نحاول في هذه الورقة أن نحدّد موقع هذه الخدمة المالية الحيوية في واقعنا الاقتصادي الراهن، وأن نرسم ملامح آفاقها القادمة. والاستشراف هنا لا يقتصر على قراءة المستقبل فحسب، بل يعكس أيضاً رغبة صادقة في أن تصبح أسواق التأمين في العالم العربي أكثر تطوراً واستقلالية، قادرة على بناء نماذجها الخاصة والانطلاق بثقة في معترك الاقتصاد العالمي.

تعود جذور التأمين في العالم العربي إلى حركة التجارة العالمية وموانئها الحيوية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين برزت الحاجة إلى أدوات مالية تحمي السفن والبضائع من المخاطر البحرية. فقد كانت موانئ الإسكندرية وبيروت وعدن ويافا وحيفا نقاط التقاء رئيسية بين الشرق والغرب، حيث شكّل التأمين إحدى الخدمات المرافقة للنشاط التجاري البحري. ودخل التأمين إلى المنطقة عبر وكلاء وفروع لشركات أجنبية كبرى أبرزها البريطانية والفرنسية والإيطالية والألمانية التي كانت تُصدر وثائقها مباشرة من مراكزها في لندن وباريس وجنوة.

وقد تركت هذه الشركات الأجنبية بصمةً عمرانية واقتصادية مميزة في عدد من المدن العربية الكبرى. ففي بيروت، رسّخت شركة **Assicurazioni Generali** الإيطالية وجودها من خلال مبنى بارز في ساحة النجمة، ما زال يُعد من معالم العمارة التجارية في المدينة. أما في القاهرة — فقد تجاوزت مقار شركات مثل **Sun Insurance Office** البريطانية و **Alliance Assurance** الفرنسية و **Generali** الإيطالية مع البنوك الأجنبية الكبرى، داخل مبانٍ فخمة تعكس الطراز الأوروبي الكلاسيكي الجديد. كانت هذه الأبنية، بزخارفها الحجرية وشعاراتها المنحوتة، أكثر من مجرد مكاتب تأمين؛ إذ مثّلت رموزًا لتوسع رأس المال الأوروبي في الشرق وواجهاتٍ حضرية لحقبة من الازدهار التجاري والاقتصادي المبكر.

وفي المقابل، شهدت المنطقة بواكير محاولات لتأسيس شركات وطنية، تسعى إلى توطيد النشاط التأميني بعد عقود من هيمنة الشركات الأجنبية. فقد تأسست شركة التأمين الأهلية المصرية عام 1900، وشركة الشرق للتأمين في بيروت عام 1942، وشركة التأمين الوطنية العراقية عام 1950، لتكون خطوة محورية نحو بناء قدرات محلية في إدارة المخاطر والتغطية التأمينية. وفي المغرب، تأسست شركة التأمين الوطنية المغربية عام 1949، لتسهم في تطوير سوق التأمين الوطني بعد فترة الحماية الفرنسية، وتصبح نموذجًا للشركات الوطنية في شمال إفريقيا. أما في الخليج، فقد شكّل تأسيس شركة الخليج للتأمين عام 1962 في الكويت نقطة انطلاق لبناء قطاع محلي، تبعثها فيه البحرين وسوريا والإمارات والسعودية وعمان واليمن، مؤسّسة الأساس لصناعة تأمين وطنية أكثر استقلالية وقدرة على مواجهة المخاطر المحلية.

ومن خلال هذا المسار، يمكن القول إن دخول التأمين إلى العالم العربي لم يكن نتيجة تطور اقتصادي داخلي فحسب، بل جاء في سياق التفاعل مع المنظومة التجارية الدولية. ومع مرور الزمن، بدأت بعض الدول العربية تسعى إلى ترسيخ أسس محلية لهذه الصناعة، مما أرسى قاعدة لتطور لاحق أكثر استقلالية. لقد تشكّل المشهد التأميني العربي على مفترق طريقين: بين جذور وافدة من الخارج ومحاولاتٍ متدرجة لبناء صناعةٍ محلية قادرة على الاندماج في الاقتصاد الوطني.

وإن هذا الاستقراء للتاريخ، إذ يذكر التأثيرات الخارجية التي هي جزء طبيعي من سياق تلك الحقبة، فإنه يلفت النظر إلى أن هذه التأثيرات لم تتوقف عند حدود الماضي، بل عادت لتظهر لاحقًا بأشكالٍ جديدة، من خلال العولمة ومعايير الإدارة الحديثة التي سنتوقف عندها لاحقًا في هذه الورقة.

على أن المفارقة الأعمق، والتي تستحق التذكير، أن بؤادر الفكر التأميني الأولى وُجدت في العراق القديم قبل حوالي ٣٧٧٠ سنة، في شريعة حمورابي، التي تضمنت نصوصاً تنظم العلاقات التجارية وتقاسم الخسائر والمسؤولية عند الهلاك أو السرقة أو الغرق — وهي في جوهرها فكرة التأمين ذاتها. وهكذا، فإن المفهوم الذي أعيد إدخاله إلى المنطقة عبر القنوات الغربية في القرن التاسع عشر، كان في أصله فكرةً شرقية المولد. ومن هنا، فإن بناء صناعة تأمينية عربية مستقلة اليوم لا يمثل مجرد مشروع اقتصادي، بل استعادةً لدور حضاري أصيل أسهمت فيه هذه المنطقة منذ فجر التاريخ.

بين الاشتراكية واقتصاد السوق.

مع بداية الاستقلالات السياسية في منتصف القرن العشرين، أعادت الدول العربية تنظيم قطاعاتها الاقتصادية بما يتماشى مع توجهاتها السياسية والفكرية. فقد تبنت بعض الدول نهجاً اشتراكياً يقوم على إدارة الدولة المباشرة للقطاعات المالية، بما فيها التأمين، بينما اختارت دول أخرى النموذج الاقتصادي الحر القائم على المبادرة الفردية ودور القطاع الخاص. في الدول ذات التوجه الاشتراكي، مثل مصر والعراق وسوريا، شكّل التأمين جزءاً من مشروع الدولة لبناء اقتصاد وطني متكامل ومستقل. ففي مصر، اندمجت الشركات الأجنبية والمحلية تحت مظلة الدولة لتتأسس المؤسسة المصرية العامة للتأمين (1961-1964)، التي جمعت الأنشطة التأمينية والإدارية في كيان واحد خاضع لسياسات الدولة المركزية. وفي العراق، تأسست المؤسسة العامة للتأمين عام 1964 لتوحيد الشركات وتنظيم السوق في إطار ينسجم مع خطط التنمية الوطنية، فكانت تجمع بين الدورين التشغيلي والرقابي. أما سوريا، فقد أنشأت المؤسسة العامة السورية للتأمين بعد قرارات التأمين عام 1961، لتصبح الجهة الرئيسية في إدارة النشاط التأميني والإشراف عليه بصورة مباشرة.

هذه النماذج الاشتراكية التي جاءت انعكاساً لرغبة الدولة في حماية مواردها وبناء مؤسسات وطنية قوية، بعد أن كان القطاع لعقود خاضعاً لنفوذ الشركات الأجنبية. وقد أسهمت هذه المرحلة في توطيد الكفاءات التأمينية وتأسيس أطر تنظيمية واضحة، وإن كانت تميل إلى المركزية وتفتقر إلى التنوع في المنتجات وآليات المنافسة. في المقابل، اتجهت دول مثل لبنان والأردن واليمن ودول الخليج والمغرب وتونس نحو اقتصاد السوق، فاحتفظت الشركات الخاصة بدورها القيادي في إدارة النشاط التأميني تحت إشراف وزارات الاقتصاد أو التجارة، من خلال مديريات أو أقسام مختصة بالتأمين.

واقصر دور الدولة على متابعة الجوانب الإدارية كالترخيص وإصدار التقارير، بينما تولّت السوق بنفسها مهمة التطوير الفني والتجاري. وقد أتاح هذا الإطار الليبرالي بيئة أكثر انفتاحًا للمنافسة وجذب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية، فبرزت في بعض هذه الدول أسواق نشطة ومبادرات تأمينية محلية رائدة. مع مرور العقود، شهد القطاع التأميني العربي تحولًا تدريجيًا موحدًا نحو نموذج اقتصاد السوق في كافة الدول العربية. هذا التوجه الجديد يعكس إدراكًا بأن بيئة اقتصاد السوق، المدعومة بالرقابة الإدارية والإشراف المؤسسي، توفر مرونة أكبر للتكيف مع المعايير الدولية، وتحفّز تطوير المنتجات، وتشجع على الشراكات مع اللاعبين العالميين، مع الحفاظ على قدر من الاستقلالية المحلية.

لقد أظهرت التجربتان، الاشتراكية والليبرالية، وجهين مختلفين لمرحلة واحدة من تطور التأمين العربي. فالتأمين أسهم في ترسيخ البنية المؤسسية والهوية الوطنية للقطاع، في حين ساعد اقتصاد السوق على إبقاء الصناعة متصلة بالتحويلات العالمية ومواكبة للتطور الفني. أما التحول الحالي نحو اقتصاد السوق في جميع الدول العربية فيعزز الرأي القائل بأن هذا النموذج يوفر فرصًا أفضل للمرونة والنمو المستدام، مع الحفاظ على التوازن بين الاستقلالية المحلية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي المحصلة، فإن هذه المرحلة تمثل حلقة انتقالية مهمة بين عصر السيطرة الأجنبية وعصر التنظيم الوطني، وقد أرسيت الأسس لمؤسسات التأمين المحلية، وتبلورت فيها أولى ملامح الرقابة والإدارة الوطنية، سواء عبر أجهزة مركزية في الدول التي اتّبعَت الاتجاه الاشتراكي، أو من خلال إشراف رقابي شبه صارم، في الدول ذات اقتصاد السوق، لتصبح قاعدة يمكن البناء عليها في المرحلة التالية من العولمة والتحول المؤسسي.

عولمة المفاهيم والمعايير المستوردة.

مع التسعينات، بدأت مرحلة جديدة عنوانها العولمة وإعادة الهيكلة. فقد انفتحت الأسواق العربية على العالم مجددًا، لكن هذه المرة من خلال المعايير والأنظمة الدولية لا عبر الفروع الأجنبية المباشرة. ظهرت مفاهيم جديدة مثل IFRS في المحاسبة، و Solvency II في إدارة رأس المال، و ESG في الحوكمة والاستدامة، إلى جانب معايير ISO بمختلف أنواعها، التي رسخت منهجيات إدارة الجودة والمخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال داخل المؤسسات.

وقد لعبت بيوت الاستشارات العالمية دورًا محوريًا في نقل هذه المنظومات إلى العديد من دول الخليج، عبر تطوير الأنظمة الداخلية وتقديم المشورة الفنية والرقابية. ومع ذلك، ظل التحدي الحقيقي في قدرة الشركات والجهات التنظيمية على تكييف هذه المعايير مع واقعها المحلي وتحويلها إلى أدوات فعّالة لرفع الكفاءة وتحسين الأداء المؤسسي.

وقد كان لتأسيس منصات وأسواق إعادة تأمين في الإمارات والبحرين وقطر أثر كبير في خلق بيئة إقليمية أكثر انفتاحًا على سوق إعادة العالمية. فقد تحولت هذه المراكز إلى نقاط ارتكاز مالية وفنية تستقطب شركات إعادة تأمين دولية ومكاتب تمثيل فني تعمل كمحطات وسيطة بين الأسواق المحلية ومعيدي التأمين العالميين. غير أن معظم هذه الكيانات اتخذت شكل الوكالات المدارة - **(Managing General Agent - MGA)**، وهي نماذج تشغيلية تمنح صلاحيات محددة في الاكتتاب وإدارة المحفظة نيابة عن معيدي التأمين، دون أن تتحمل مخاطر مالية مباشرة على ميزانياتها. هذا النموذج سمح للأسواق الخليجية باكتساب خبرة فنية في إدارة الإعادة وتسعير الأخطار، لكنه في الوقت ذاته لم يؤدِّ إلى بناء رأس مال محلي فعلي في قطاع الإعادة، إذ بقيت القرارات الجوهرية المتعلقة بالقدرة الاستيعابية والتسعير النهائية في مراكز القرار الأوروبية أو اللندنية. ومع ذلك، فإن وجود هذه الوكالات شكّل خطوة تأسيسية نحو بناء بيئة إعادة تأمين حديثة، إذ وفّرت منصات تدريبية للكوادر المحلية، وساهمت في نقل المعرفة الفنية في مجالات التحليل الاكتواري، إدارة المحفظة، والتسعير وفق معايير المخاطر. كما ساعدت على تعزيز التواصل بين الأسواق الخليجية ومراكز الإعادة العالمية، ما أسهم في رفع تصنيف الأسواق الخليجية كمقاصد موثوقة للتعامل التأميني الدولي.

صناعة تأمينية قادرة : فرص ومقومات التحول نحو الأفضل

وعلى الرغم من الانفتاح المتزايد الذي شهدته الأسواق العربية خلال العقود الأخيرة، لا تزال مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي محدودة، إذ تتراوح بين 1.5% و 2% مقابل 6% إلى 8% في الاقتصادات المتقدمة، وفق تقارير **Swiss Re Sigma** والاتحاد العام العربي للتأمين. ويُعزى هذا التراجع النسبي بالدرجة الأولى إلى ضعف الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات، وإلى قصور قنوات التوزيع وأساليب التسويق في الوصول إلى شرائح المستهلكين، إضافةً إلى محدودية التنوع في المنتجات التأمينية المطروحة.

هذه العوامل مجتمعة قلّصت حجم الطلب على التأمين وأضعفت مساهمته في الدورة الاقتصادية، لتنعكس في نهاية المطاف على كفاءة السوق وقدرته على النمو الذاتي.

لقد كانت تجربة العولمة في القطاع التأميني العربي أكثر من مجرد تبني لمعايير محاسبية أو تنظيمية؛ إذ مثّلت فرصة لإعادة تأهيل البنية الإدارية والرقابية وتعزيز كفاءتها. واليوم، يتمثل التحدي الحقيقي في الانتقال من تبني المعايير إلى إنتاج الكفاءة أي تحويل الامتثال الدولي إلى أداء فعلي ومستدام يعزّز مكانة التأمين كقطاع منتج وداعم للنمو الاقتصادي.

وفي وفي هذا الإطار، يُعدّ تدني نسب الاحتفاظ في الأسواق العربية التي لا تتجاوز غالبًا 30% - 35% أحد أبرز مظاهر الاعتماد المفرط على معيدي التأمين العالميين، وهو ما أدى إلى إضعاف القدرة المحلية على تقييم الأخطار وتسعيرها بدقة في غياب الدراسات الاكتوارية الكافية. ومن هنا برزت الحاجة إلى بناء قدرات فنية ومؤسسية محلية تُعزّز من استقلالية القرار التأميني، وتحدّ تدريجيًا من التبعية الخارجية في مجالات التسعير وإدارة رأس المال. وقد جاءت الإصلاحات التشريعية والتنظيمية في عدد من الدول، لاسيما في الخليج والمغرب العربي ومصر، كمحاولة لترسيخ هذا التحول وتعزيز الدور المحلي للتأمين كركيزة من ركائز الاستقرار المالي وإدارة المخاطر الوطنية، لا مجرد نشاط مالي ثانوي.

كما أن النمو المتسارع في الأقساط التأمينية، خصوصًا في مجالات التأمين الصحي والإلزامي والأخطار الكبرى، يفرض على الشركات متطلبات أعلى في رأس المال والإفصاح والحوكمة. وهنا تبرز الاندماجات والتكتلات التأمينية كخيار استراتيجي لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتعزيز متانة السوق وتحويلها من حالة التجزؤ إلى سوق أكثر عمقًا واستقرارًا. ويواكب ذلك توجه متصاعد نحو التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في مجالات الاكتتاب وإدارة المطالبات وخدمة العملاء، بما يعيد رسم المشهد التنافسي ويقرب التأمين من فئات جديدة من العملاء، مع تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية والرقابية على حدّ سواء.

ولكي تتحقق الاستفادة الفعلية من العولمة ومعاييرها المتقدمة، فلا بد من منظومة إصلاح شاملة تركز في تقديرنا على أربعة محاور رئيسية:

- تعزيز الأجهزة الرقابية والإشرافية لتواكب التطورات الحديثة في أدوات إدارة المخاطر ورأس المال القائم على المخاطر.
- تشجيع تكوين كيانات تأمينية كبرى عبر الاندماجات والاستحواذات، بما يمكنها من تحمّل الأخطار الكبيرة ومواكبة كلفة إدارة المخاطر الحديثة.
- إنشاء معاهد وطنية للتأمين والتدريب في معظم الدول العربية، تُعنى بتأهيل الكفاءات المحلية ورفع القدرات الفنية والإدارية في السوق العربية، مع التركيز على العلوم الاكتوارية وتحليل البيانات والتقنيات التأمينية. (InsurTech).
- تطوير قطاع إعادة التأمين العربي من خلال إنشاء شركات إعادة عملاقة قادرة على استيعاب الأخطار الكبرى وزيادة نسب الاحتفاظ، بما يمهد لبناء سوق إقليمي قوي يسهم بفاعلية في التنمية الاقتصادية.

وفي المحصلة، يمتلك التأمين العربي اليوم فرصة واقعية للتحوّل من قطاع تابع إلى شريك فاعل في التنمية وصانع للمعايير، شريطة أن يتحوّل الانفتاح والعولمة من أدوات امتثال إلى رافعة للإبداع المؤسسي والإنتاج المعرفي المحلي . ولذلك لم يعد السؤال اليوم هو ما إذا كان قطاع التأمين العربي سينهض، بل كيف وبأي وتيرة سيتحوّل إلى صناعة مكتملة الأركان. فمؤشرات النمو، والتطور التشريعي، وتبني التقنيات الحديثة، جميعها تشير إلى أن التحوّل قادم لا محالة. غير أن الفارق بين “النمو” و”النهضة” يكمن في القدرة على تحويل التوسع الكمي إلى تراكم نوعي وفي ترسيخ الدعامات الرئيسية وهي المعرفة، الموارد البشرية الوطنية والركائز المالية.

عن الكاتب: سمير عبد الأحد

عمل في شركة إعادة التأمين العراقية في أول تأسيسها، وأدار مكتب الشركة في لندن، وأدار إحدى شركات التأمين الوطنية في أبو ظبي. استقر في لندن حيث يقدم استشارات مهنية ذات علاقة بالتأمين ومنها الأخطار السيبرانية.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تنبأها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600